قالت إنها بصدد إعادة الخريطة الاستثمارية

هيئة استثمار البصرة: معوقات حكومية تهدد حركة الاستثمار

□ البصرة/ ريسان الفهد

مشاريع استثمارية في البصرة

تواجه هيئة استثمار البصرة جملة من المشكلات والمعوقات على الرغم من مرور اكثر من خمس سنوات على صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

وقال مدير الهيئة خلف البدران "نحن بصدد وضع الية من اجل اعداد قوائم بالفرص الاستثمارية والتخطيط الاستثماري والاستعانة بالخبراء والمكاتب الاستثمارية ضمن الموازنة العامة للهيئة وتحيد المشاريع الإستراتيجية للهيئة . وكشف خلف "ان بعض الدوائر الحكومية بالمحافظة تضع العراقيل باعتمادها قوانين ألغاها قانون الاستثمار العراقي الجديد مما شكل عقبة حقيقية امام المستثمرين ، وكذلك يعرقل حصول الهيئة على الأراضي اللازمة لمنح ترخيص جديدة .

وبين "لازلنا نفتقد الى بيئة مناسبة للاستثمار فبعض الموظفين بدوائر البصرة تنقصهم ثقافة التعامل مع المستثمر" ،وكان مدير الهيئة قد كشف في اخر مؤتمر صحفي له " أن العام الحالي سيشهد تنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة تشمل بناء مصانع وآلاف الوحدات السكنية، وفيما أبدت استعدادها لتوفير تسهيلات شاملة للمستثمرين بهدف خلق بيئة تنافسية للاستثمار".

واوضح ان"الهيئة حصلت مؤخراً على أرض مساحتها ثلاثة آلاف و٥٠٠ دونم في ناحية أم قصر من أجل بناء مدينة صناعية عليها وأن شركة عراقية تقدمت للهيئة بطلب لبناء معمل للحديد والصلب في المدينة الصناعية بكلفة ١٥٠ مليون دولار، فيما تعتزم شركة دنماركية بناء مصنع فيها لإنتاج أنابيب ناقلة للنفط".

وفي غضون ذلك اشار البدران الى ان الهيئة تصب جهودها حالياً على خلق بيئة استثمارية تنافسية نتوقع أن تكون الأفضل من نوعها على مستوى المنطقة بحلول العام ٢٠١٣"، وأن "ذلك لا يتحقق إلا من خلال توفير خدمات وتسهيلات شاملة للمستثمرين، والترويج إعلامياً لفرص الاستثمار المتاحة، فضلاً عن تنمية قطاعات معينة في مقدمتها الكهرباء والنقل".

واضاف البدران أن "التعقيدات الإدارية عند التعامل مع بعض الدوائر الحكومية تعد من أبرز المشاكل التي تعيق حركة الاستثمار، فضلا عن ندرة الأراضي بسبب سيطرة وزارة النفط على أغلب الأراضي غير المستغلة في المحافظة"، مستدركا أن "الحكومة المحلية طلبت من وزارة النفط التخلي عن بعض الأراضي العائدة لها من أجل تنفيذ مشاريع استثمارية فيها".

وكشف أن "الشركات الأجنبية الأكثر اندفاعاً للاستثمار في البصرة هي من جنسيات أمريكية وبريطانية وصينية وكورية جنوبية وتركية وإماراتية"، مؤكدا أن "الهيئة أصدرت خلال الشهر الحالي ثلاث إجازات استثمارية في قطاع الإسكان لبناء ١٦ ألف وحدة سكنية عمودية وأفقية بكلفة ٥٩٥ مليون دولار"، مؤكداً "وجود مفاوضات مع شركة كورية جنوبية لبناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية أخرى، فيما من المقرر أن يحصل ائتلاف شركات باكستانية على أربع إجازات لبناء ١٢ ألف وحدة سكنية، كما من المتوقع أن تمنح شركة إيرانية رخصة لبناء ٥ آلاف وحدة سكنية".

وفي سياق متصل قال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني "ان الاستثمار لا ينجح دون وجود وعي وتفعيل قانون الاستثمار من قبل دوائر الدولة بالمحافظة وإعطائه أولوية من اجل تحقيق اهدافه" مضيفا " ان المجلس سيأخذ دوره الرقابي على دوائر الدولة من اجل دعم المستثمرين ومشاريعهم ودعم الاستثمار".

ومن جانبه قال قاسم عطية عضو مجلس المحافظة رئيس لجنة الاعمار إن "أداء الهيئة لم يكن مقنعاً في السنوات السابقة، لكنه تحسن في الفترة الأخيرة مع انه مازال دون مستوى الطموح"، واستنكر "حرمان الشركات الأجنبية من تنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة في قطاعات معينة حتى ينفرد بها القطاع الخاص المحلي"و أن "التعقيدات الإدارية في الدوائر الحكومية مازالت تهدد تجربة الاستثمار بالفشل"".مؤكدا أن هيئة الاستثمار في محافظة البصرة، باشرت عملها رسمياً بداية شهر تشرين الأول ٢٠٠٨، ويلقى على عاتق الهيئة ، تشخيص وتأمين فرص الاستثمار وإصدار الإجازات الى المستثمرين العراقيين والأجانب لتنفيذ مشاريع في مختلف القطاعات، على ان لا تزيد الكلفة التخمينية لكل مشروع عن مليار دولار، وان لا يكون متعلقاً بصناعة النفط أو قطاع المصارف لان الموافقة على مشاريع من هذا النوع هي من صلاحية الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وأصدرت الهيئة منذ تأسيسها وحتى اليوم ٤٧ إجازة منها ٣٠ خلال العام الماضي وهي تقضي بتنفيذ مشاريع في قطاعات مختلفة منها الاسكان والسياحة والصناعة والزراعة من قبل شركات عراقية وأجنبية، وتبلغ الكلفة الإجمالية لتلك المشاريع التي لم ينفذ الكثير منها لغاية الآن ١,٧٨٤,٤٠٧,٨٧٣ دولار.

المباشرة بحفر واستصلاح ٣٨ بئرا نفطية لرفع إنتاج حقول نفط الشمال

□ كركوك/ وكالات

أعلنت شركة الحفر في محافظة كركوك عن المباشرة بحفر واستصلاح ٣٨ بئرا نفطية في المحافظة خلال العام الحالي، مؤكدة أن الهدف من ذلك هو تطوير حقول شركة نفط الشمال لزيادة إنتاجها النفطي.

وقال مدير قسم الحفر بهيئة العمليات الثانية بالشركة عبد الجبار يونس بكر لـ"السومرية نيوز"، إن "الكوادر الفنية والهندسية في هيئة العمليات الثانية باشرت مطلع العام الحالي، بحفر واستصلاح ٣٨ بئرا نفطيا في المحافظة"، معتبرا أن "هذا المعدل هو الأعلى للشركة بعد عام ٢٠٠٣".

وأضاف بكر أن "الهدف من تلك الأعمال هو تطوير الحقول لزيادة الإنتاج النفطي في شركة نفط الشمال"، مشيرا إلى أن "٣٥ بئرا سيتم حفرها في حقول عجيل وباي حسن وجمبور، فيما تسعى وزارة النفط لاستصلاح ثلاثة آبار أخرى في حقل الخباز النفطي".

وأكد بكر أن "هيئة العمليات الثانية وبفضل دعم شركة الحفر بمعدات متطورة ساهمت في زيادة الأعمال وتوسيع النشاطات في حقول شركة نفط الشمال ومواقع نفطية أخرى"، لافتا إلى أن "طبقات الأرض ونوعية الصخور تختلف حسب طبيعة المنطقة".

وكانت هيئة العمليات الثانية التابعة لشركة الحفر العراقية أعلنت، مطلع شباط الحالي، عن تمكنها خلال العام الماضي ٢٠١١، من حفر٢١ بئرا نفطيا واستصلاح ثمانية أخرى في كركوك، مبينا أن تلك الآبار تشكل ٩٠٪ من أصل ٣٥ بئرا ضمن خطة هيئة العمليات الثانية للعام الماضي.

وتمتلك شركة نفط الشمال ٩٩٦ بئراً نفطيا، أما الحقول الغازية فهي ١٨ حقلا موزعة بواقع ثماني حقول في عجيل، ١٢٠ كم جنوب غرب كركوك، وستة ضمن حقل جمبور، ٣٠ كم جنوب كركوك، وأربعة ضمن حقل عكاش في محافظة الانبار. يذكر أن شركة نفط الشمال هي إحدى تشكيلات وزارة النفط ويقع مقرها في كركوك، وتمتد رقعة نشاطاتها من الحدود التركية شمالاً وحتى وسط العراق، ومن الحدود الإيرانية شرقاً إلى الحدود السورية والأردنية غرباً، وتضم الحقول الموجودة في المحافظات الشمالية والوسطى وهي كركوك ونينوى وصلاح الدين وأربيل والسليمانية ودهوك وبغداد وديالى، وأجزاء من محافظتي بابل والديوانية، وتساهم الشركة بإنتاج نحو ٦٠٠ ألف برميل من النفط يومياً يتم تصديرها عبر الأنبوب الاستراتيجي الذي يصل الحقول العراقية بميناء جيهان التركي.

الشروع بتنفيذ أول مدينة صناعية جنوبي بغداد

□ بغداد/ متابعة المدى

أعلنت لجنة التخطيط في مجلس محافظة بغداد انها بدأت فعلياً بتنفيذ اول مدينة صناعية في العاصمة بغداد .

وقال رئيس اللجنة محمد الربيعي لوكالة كردستان للأنباء (اكانيوز)إن "مجلس محافظة بغداد سيشرف على عملية إنشاء اول مدينة صناعية في العاصمة بغداد والتي سيشرع ببنائها غدا السبت".

وأوضح أن "دور مجلس محافظة بغداد سينحصر بتوفير التسهيلات القانونية والإدارية للبدء بصورة فعلية لبناء المدينة الصناعية والتي الغاية منها إعادة جمالية العاصمة بغداد". وأشار إلى أن "مجلس المحافظة شكل لجنة عليا للاشراف على آليات تنفيذ المشروع وتحويل الحرف الصناعية من العاصمة الى المدينة الصناعية الجديدة".

واعلنت حكومة بغداد المحلية في تشرين الثاني الماضي عن انشاء مدينة صناعية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار في منطقة النهروان جنوبي العاصمة بغداد .

ومن المؤمل ان تنجز المدينة الصناعية في عام ٢٠١٣ ويفتقد العراق إلى مدن صناعية نموذجية تمتلك مواصفات حماية البيئة .

ويشهد العراق تراجعاً كبيراً في قطاع والصناعة نتيجة سنوات طويلة من الحصار والعقوبات، إضافة إلى أن عملية استهلاك البضائع المستوردة طغت على الإنتاج المحلي بعد الإغراق السلعي في السوق بمختلف البضائع ومن مناشئ عديدة.

ويقول خبراء اقتصاديون إن واقع المشاريع الصناعية المنتجة في العراق تراجع حسب الدراسات بنسبة ٦٦٪ عن الأعوام التي سبقت ٢٠٠٣ بسبب تدفق السلع الأجنبية إلى أسواق البلاد، مؤكدين على أن المصانع في العراق تسببت في تراجعها بتعطيل أكثر من ١٣ ألف عامل الأمر الذي أربك سعي الحكومة لتحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق الحر.

وتقول الحكومة العراقية أنها انتهت من اعداد المبادرة الصناعية لدعم القطاع الصناعي في البلاد .

الإعلان عن نجاح تجربة زراعة الحنطة الداخلة في البطاقة التموينية

□ الديوانية/ متابعة المدى

أعلنت محافظة الديوانية عن نجاح زراعة محصول الحنطة المنتج للطحين الداخل ضمن مواد الحصة التموينية لأول مرة، مشيرة إلى أن التجربة التي نفذت على مساحة محدودة ستوسع خلال الموسم المقبل لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمحافظة من هذا المنتج الاستراتيجي .

وقال مستشار المحافظة الزراعي علي مانع لـ"السومرية نيوز"، إن "البحوث التي أجريت على تجربة زراعة عشرة الآف دونما من محصول الحنطة الداخل في مفردات البطاقة التموينية أثبتت للمرة الأولى نجاح عملية الزراعة بشكل كبير"، مشيرا إلى أن "فريقا من وزارة الزراعة وكليات الزراعة والعلوم بجامعة القادسية والجامعة التكنولوجية أكد نجاح التجربة وإمكانية التوسع بالمساحات خلال المواسم المقبلة".

وأضاف مانع أن "التجربة تضمنت إدخال أصناف عالمية قليلة الشوائب وذات رتب عالية تصلح لإنتاج الطحين الداخل في الحصة التموينية فضلا عن توفير كميات جيدة من المبيدات اللازمة للاستزراع واستخدام طرق حديثة للري"، مؤكدا أن "المواسم المقبلة ستشهد زراعة هذا النوع من الحنطة بمساحات كبيرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول وتوفير الكميات التي تحتاجها المحافظة في البطاقة التموينية ما يساهم في توفير مادة الطحين بشكل انسيابي للمواطن وبدون تأخير".

وكانت وزارة الزراعة نفذت خلال العام الحالي في محافظة الديوانية، تجربة لزرع الحنطة بمساحة ١٠ آلاف دونم في ناحية البدير، ٤٠ كم شرق الديوانية، بطريقة حديثة و باستخدام بذور محسنة عالمية وأطلق عليه برنامج تنمية زراعة الحنطة.

صيرفيون يؤكدون تأثر سعر صرف العملة بالبعد السياسي

□ بغداد/ متابعة المدى

لا يستغرب مصرّف العملات في مدينة النجف احمد الياسري من الإقبال المتزايد على الدولار في السوق بسبب كثافة الطلب عليه من قبل الزوار الإيرانيين الذين يزورون العتبات المقدسة في مدينتي النجف وكربلاء ومدن اخرى. يحاول الياسري التخلي بسرعة عن كم العملات الإيرانية التي لديه والتي تشهد تدهورا في قيمتها في الفترة الأخيرة. ويتابع الياسري الأخبار السياسية باهتمام شديد لان لذلك علاقة بأسعار العملات لديه، "أخبار إيران والخليج مهمة بالنسبة لنا وعلى ضوئها يحدد مسار السوق. ووصل سعر التومان الإيراني في الفترة الأخيرة إلى أكثر من ألفي تومان مقابل الدولار الأميركي".

وعلى الرغم من ان الكثير من مصرفي العملات الصغار على الأرصفة والدكاكين الصغيرة، ليس بحوزتهم كميات كبيرة من العملات الإيرانية، الا ان عملهم في هذه التجارة يحتم عليهم التنبؤ بمسار الأحداث التي تؤثر كثيرا في قيمة العملات. ويرى تجار عراقيون أن ثقتهم بدأت تهتز بالتجارة مع ايران بسبب عدم قدرة تجار ذلك البلد على الإيفاء بالتزاماتهم بسبب انخفاض قيمة عملة بلدهم. ويرى الخبير الاقتصادي سعدون حسين، ان العقوبات الاقتصادية الجديدة على إيران ستؤثر على العراق، شئنا ام أبينا. ويتابع:" تراجعت قيمة العملة الإيرانية بشكل حاد خلال الفترة الماضية، وقد اثر هذا كثيرا على قيمة الدولار في السوق".

ويوضح صاحب مكتب الصيرفة كريم اللامي ان العراقيين أصحاب تجربة في صرف العملات اكتسبوها من فترة الحصار الاقتصادي على العراق في فترة التسعينات حيث تدنت قيمة الدينار العراقي الى أدنى مستوى لها في ذلك الوقت. ويتابع : "واجهنا أوقاتا صعبة ولم نكن نمتلك المال لشراء الغذاء وحاجات البيت الضرورية. ويتدفق في الوقت الحاضر إيرانيون وعراقيون على الحدود بين البلدين لتداول الدولار الذي أصبح ذو قيمة كبيرة داخل إيران. لكن اغلب العراقيين الذين التقيناهم يشعرون بالقلق من احتمال إغلاق مضيق هرمز وتأثير ذلك الكبير على صادرات النفط العراقية".

ويرى الخبير الاقتصادي بكر الهيتي ان دعم الاحتياطيات الأجنبية في العراق وتعزيز السيولة في السوق، ضروري جدا للحفاظ على قيمة صرف الدينار العراقي بالدولار. ويشير الهيتي الى ضرورة وضع السلطات المختصة السبل الكفيلة التي تحول دون سحب الدولار من قبل التجار الى خارج العراق. ويرى الهيتي ان الكثير من التجار ومصرفي العملات يحملون معهم ملايين الدنانير الإيرانية والعراقية وهي مبالغ عائمة في السوق ولا تدخل في حسابات المصرف المركزي الذي يعتمد في إحصائياته على التحويلات الرسمية عبر المصارف المحلية.

يذكر ان الدينار العراقي حافظ على سعر الصرف أمام الدولار طيلة السنوات الثلاث الأخيرة. لكن الخبير المالي حميد الجبوري يرى ان التهديدات بإغلاق مضيق هرمز والأحداث في سوريا وانخفاض الليرة والتومان سيزيد من تعرض الدينار العراقي الى المضاربات والتذبذبات الحادة. استقرار الدينار العراقي عزز في السنوات الأخيرة الثقة في الاستثمار بين العراقيين والأجانب على حد سواء. ومن أهم ما يواجهه تداول العملة في العراق انتشار العملة المزورة التي تعد اليوم ظاهرة مقلقة. واضطر احمد الأمين (صاحب متجر أجهزة كهربائية) الى الاستعانة بجهاز لكشف التزوير في العملات.ويتابع : ازداد في الفترة الأخيرة تخوف الناس من هذه الظاهرة مع انتشار شائعات إدخال كميات كبيرة من تلك العملات الى ايران وسوريا.

ويؤكد احمد حسين (مدرس) انه اضطر الى إتلاف ورقة دولار من فئة المائة دولار بعدما عجز عن صرفها لانها مزورة. لكن رحيم الاسدي (مصرف عملة) يقول ان اغلب أصحاب المهنة يكتشفون بسهولة العملة المزيفة عبر اللمس، لكن هناك الكثير من أنواع العملة التي يصعب اكتشافها لجودة صناعتها واقترابها من مواصفات العملة الحقيقية.

وفي مدينة كربلاء يشير التاجر حيدر حسين الى تأثير انخفاض سعر التومان الإيراني على حركة السوق، حيث يعزف التجار عن شرائه. وفي نفس الوقت فإن الحركة الشرائية والتسويق من قبل الإيرانيين انخفض الى حد كبير. وبحسب حسين فإن سعر الدولار وصل إلى ٢٠ ألف ريال ايراني في بعض الأوقات، لاسيما وان هناك من تجار العملة من يقبل على استبدال العملة الإيرانية بالدولار. ويشير التاجر رؤوف حسن من النجف إلى أن تأثيرات العقوبات تطال فعاليات مليوني إيراني يزور المدن المقدسة في العراق سنويا، مما يؤثر على ورادات تلك المدن من قطاع السياحة الدينية. ويعزف أصحاب المصالح عن شراء التومان الايراني، بعدما تكبدوا خسائر من جراء التعامل به. ويقول احمد الوائلي صاحب فندق في كربلاء انه لم يعد يقبل باستلام مستحقاته من الجهات الإيرانية المعنية الا بالدولار فقط. واثر انخفاض قيمة العملة الإيرانية على الاقتصاد في كردستان أيضا، وبحسب رئيس غرفة تجارة السليمانية (٣٣٠ كم شمالي بغداد) سيروان محمد فإن انخفاض قيمة العملة الإيرانية تسببت في أزمة كبيرة في السوق الكردستانية بحسب ما صرح به لوسائل الإعلام الأسبوع الماضي.